الاستثمارات القومية وعلاقتها بالتجارة الداخلية مع التركيز على الاستثمار الزراعي في مصر

د/ سرحان احمد سرحان د/ محمد مهني عبد التواب
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي– مركز البحوث الزراعية

Received : 2 / 7 / 2021 , Accepted : 25 / 8 / 2021

المستخلص

أن الاستثمارات لهـــا دور هام وفعال في إحداث التغيرات الهيكلية للاقتصاد القومي، لعلاقتها بمكونات الاقتصاد القومي ومنها التجارة الداخلية، وبالتالي فإن تشجيع هذا الدور يعـــد مـــن ركائز عملية التنمية، وتمثل التجارة الداخلية نحو ١٧% من إجمالي الدخل القومي، وتخطط الدولة أن تصل هذه النسبة إلى حوالي ٢١%، وتتركز المشكلة البحثية في انخفاض الاستثمارات في القطاعات المرتبطة بالتجارة الداخلية، مما له تأثير في مدى توافر السلع في السوق المحلى وأسعارها، لذا يستهدف البحث دراسة وتحليل علاقة الاستثمارات القومية بالتجارة الداخلية، واعتمد على استخدام طرق التحليل الإحصائية الوصفية والكمـــية، واهمها أسلوب التحليل الإحصائي Step Wise لتقدير العوامل المحددة لقيمة التجارة الداخلية المصرية، وتبين من النتائج البحثية أن الاستثمارات القومية في القطاع السلعي في مصر تمثل نحو نصف إجمالي الاستثمارات القومية، وتبين تزايد الاستثمارات القومية المصرية سنويا بنحو ١٠,٨٧%، مما أثر بالزيادة في الاستثمارات في القطاع السلعي المصري بنحو ٠,٤%، وقد بلغ معدل نمو الاستثمارات في القطاع الزراعي حوالي ٤,٦٦%، كما تبين أن زيادة الناتج المحلى الإجمالي بنحو ١% قد يؤدى إلى زيادة قيمة التجارة الداخلية بنحو ٠,٧٩%، وان زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي بنحو ١% قد يؤدى إلى زيادة قيمة التجارة الداخلية بنحو ٠,٢٤%، في حين زيادة الاستثمار القومي ككل والاستثمار في القطاع السلعي على وجه الخصوص قد يؤدى إلى زيادة قيمة التجارة الداخلية بنحو ٠,٤٣%، ويوصى البحث بالعمل على زيادة الاستثمارات القومية المخصصة للقطاع السلعي، وزيادة الاستثمار الزراعي، والاهتمام بقطاع الخدمات الإنتاجية، مثل إنشاء الطرق والمواصلات وغيرها من العمليات التسويقية مثل التخزين والتعبئة وكذلك التأمين، فان ذلك يعمل على زيادة التجارة الداخلية، علاوة على إتاحة الفرص والمعلومات عن الاستثمارات في القطاع السلعي والخدمات الإنتاجية، وتقديمها للمستثمرين في القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات القومية، الاستثمار الزراعي، توزيع الاستثمار، العوامل المؤثرة على التجارة الداخلية.

مقدمة:

يُعتبر الاستثمار من أحد المقومات الأساسية الخاصة بتنمية الاقتصاد لأي دولة، ويعتبر أحد المعايير الأساسية التي على أساسها قياس مدى نجاح الاقتصاد، ومن أهم ما يُقدمه الاستثمار لاقتصاد الدولة العمل على زيادة نسبة المنتجات المحلية، والتي بدورها تعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتؤدى زيادة المشاريع الاستثمارية والاستثمارات بشكل عام إلى زيادة توظيف العمال؛ ممّا يؤدي إلى خفض نسبة البطالة، علاوة على تحسين مستوى الدخل القومي للأفراد، مما يعني تطوير اقتصاد الدولة وتحسينها وكذلك زيادة جميع المنتجات والصادرات المحلية، والتي تعمل على تخفيف عبء الديون عن الدولة؛ ممّا يؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات، إضافة إلى أن ذلك يعمل على تحسين البنية التحتية وتنمية وتطوير جميع المرافق العامة في المجتمع؛ كما يعمل على زيادة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية، وزيادة التصدير؛ مما يؤدي إلى حصول الدولة على الإيرادات المالية، مما يعمل على توفير العملة الأجنبية، وهناك العديد من العوامل التي تجعل الأفراد يتجهون للاستثمار بمختلف أنواعه، ومن أهم هذه العوامل الرغبة في زيادة الدخل، وتحسين المستوى المعيشي وزيادة رؤوس الأموال الخاصة بهم وضمان الاستقرار الاقتصادي المستقبلي، مما يؤدى إلى دعم الميزان التجاري، وتحسين الدخل القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية. ويتضمن أنواع

الاستثمار، الاستثمارات الأجنبية: وهذا النوع من الاستثمارات يحتوي على الاستثمارات الخارجية والتي تأتي من مستثمرين أجانب أو التي تقوم بها بعض الدول خارج البلاد؛ ممّا يُساعد على زيادة تدفق العملة الأجنبية للبلاد، والاستثمار العام: وهذا النوع من أنواع الاستثمارات يكون خاص بالحكومة، ويتم القيام به على شكل شراكة عامة، بالإضافة إلى الاستثمارات الخاصة: وهذا النوع من الاستثمارات يكون مملوك لأشخاص أو مجموعة شركاء بشكل فردي، أي أنها لا تكون تابعة للدولة أو الحكومة(٤).

وتعتمد التنمية الاقتصادية في الدول النامية ومنها مصر وخاصة في مراحلها الأولى على قطاع الزراعة، والذي يساهم بدرجة كبيرة في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وإمداد الصناعة المحلية باحتياجاتها من المواد الخام اللازمة لنموها وتطورها، وكذلك المساهمة في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي اللازم لإحداث تنمية اقتصادية من خلال زيادة عائد الدولة من الصادرات الزراعية. ويعتبر القطاع الزراعي في مصر أحد أهم قطاعات البنيان الاقتصادي القومي. بالرغم من ضالة حجم الاستثمارات التي توجه إليها من إجمالي الاستثمارات القومية، كما تعتبر الاستثمارات أحد الوسائل الأساسية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الزراعية في مصر، حيث يتوقف نجاح سياسات التنمية الزراعية بدرجة كبيره على حجم وكفاءة توزيع الاستثمارات المتاحة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بالدولة، وذلك من منطلق أن الاستثمارات لها دور هام وفعال في إحداث التغيرات الهيكلية للاقتصاد القومي، ولقد كان التخطيط الاقتصادي سابقا يرتكز بصفة أساسية على دور القطاع العام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه مع التغيرات الهيكلية التي حدثت نتيجة سياسة التحرر الاقتصادي، فقد ظهر دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار، وبالتالي فإن تشجيع هذا الدور يعد من ركائز عملية التنمية، لذا يجب توفير المقومات والإمكانيات الكفيلة للقيام بدوره الفعال في إنجاز برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية(٥).

وتعتبر التجارة الداخلية احد اهم مكونات الاقتصاد القومي، حيث تشير الإحصائيات لوزارة التموين والتجارة الداخلية في عام ٢٠١٩، أنها تمثل ما يقارب نحو ١٧% من إجمالي الدخل القومي، وتشهد مصر في الفترة الأخيرة توجهات للتوسع في المراكز اللوجستية للتوسع في إنشاء المراكز التجارية والأسواق الحديثة لتطوير نمط التجارة الداخلية، واستقطاب رؤوس الأموال للنهوض بالقطاع، حيث من خطة الدولة المستقبلية أن يصل إسهام التجارة الداخلية إلى حوالي ٢١% من إجمالي الدخل القومي، كما أن هناك طفرة في تواجد السلاسل التجارية العربية والأجنبية بالمحافظات، وقد وضعت الحكومة خريطة استثمارية تجارية وحسب مجموعة من المؤشرات الاقتصادية مثل الكثافة السكانية والقوة الشرائية وحجم الاستهلاك للتعرف على الاحتياجات الفعلية لكل محافظة. كما تستهدف الدولة إنشاء بورصات سلعية وأسواق للجملة علاوة على تكوين شبكة متكاملة ومرتبطة مع بعضها البعض لوسائل النقل لتقليل التكاليف مما يخفض من الفاقد بنحو ٣٠%، وفقاً لما ذكرته وزارة التموين والتجارة الداخلية، ومن المتوقع أن المراكز اللوجستية بجانب ذلك سيعمل على خفض الأسعار بنسبة قد تصل إلى ٣٠% في مجال الخضر والفاكهة التي تعاني من سوء النقل والتخزين. يضاف إلى ما سبق لابد من زيادة المتاح للاستهلاك مما سيكون له اثر إيجابي على انخفاض الأسعار(١٦، ١٧).

المشكلة البحثية:

يساهم القطاع الزراعى المصرى بدرجة كبيرة في توفير السلع الضرورية في مصر، وكلما زاد دور هذا القطاع انخفضت الواردات ما يؤثر ايجابياً على الميزان التجارى المصرى، الذى يعانى من عجز مع العالم الخارجي، ويعتبر الاستثمار في القطاع الزراعى والقطاعات المرتبطة به كالقطاع السلعى والخدمات الإنتاجية وغيرها اهم العوامل التي يمكنها زيادة السلع المنتجة وبالتالي العمل على توفير السلع من خلال

زيادة التجارة الداخلية وكذلك الحد من ارتفاع الأسعار، وعلى الرغم من تمتع القطاع الزراعى المصري بالعديد مـــن المقومات والإمكانيات التى تشجع على الإستثمار فى هذا القطاع، إلا أن هناك نقصاً واضحاً فـــى الاستثمارات الزراعية فى مصر، حيث تشير الإحصائيات إلى عدم كفاية الإســـتثمارات الموجهـــة لهذا القطاع من ناحية وعدم تناسبها مع مساهمة هذا القطاع فى الناتج القومى من ناحية أخري، حيث بلغت الإستثمارات في القطاع الزراعى نحو ٢٤,٧ مليار جنيه، تعادل نحو ٥,٩٦% من اجمالى الاستثمارات في القطاع السلعى المصرى في عام ٢٠١٧، وهـــى نـــسبة تعتبر منخفضة مقارنة بالاستثمارات فى القطاعات الإقتصادية الأخـــري. وفى ظل متغيرات تحرر سعر الصرف من ناحية، ومن ناحية أخرى تزايد السكان وعدم قدرة الإنتاج المحلى على تغطية متطلبات السكان المتزايدة من ناحية اخرى، علاوة على تغير أسعار السلع والمنتجات الغذائية المستوردة، وغيرها من الاحداث والظروف الدولية الراهنة وايضاً الطارئة المؤثرة في أسعار الواردات من المحاصيل الغذائية الضرورية، يتزايد أهمية دور التجارة الداخلية في توفير السلع والحد من ارتفاع الأسعار، من خلال تزايد الاستثمارات المتعلقة والمرتبطة بها والعوامل المؤثرة فيها.

ومن ثم تكمن المشكلة البحثية في انخفاض الاستثمارات في القطاعات المرتبطة بتوفير السلع الزراعية وخاصة الاستثمار الزراعى وكذلك قطاع الخدمات الإنتاجية، مع وجود ارتفاع في أسعار معظم السلع الزراعية، مما يتطلب دراسة وتحليل الاستثمارات القومية وقطاعاتها المختلفة، والاهمية النسبية للاستثمارات في القطاع السلعى ومنها الزراعى والخدمات الإنتاجية لارتباطهم المباشر في انتاج وحركة السلع، والتعرف على تأثير هذه الاستثمارات على التجارة الداخلية التي بدورها تؤثر في مدى توافر السلع في السوق المحلى ومدى توازن أسعار السلع الزراعية المتداولة، علاوة على دراسة محددات زيادة التجارة الداخلية في مصر والتعرف على اهم العوامل المؤثرة فيها.

الأهداف البحثية:

يستهدف البحث بصفة رئيسية دراسة وتحليل علاقة الاستثمارات القومية بالتجارة الداخلية، مما استجوب دراسة الاستثمارات القومية التي لها علاقة مباشرة بالتجارة الداخلية وتوفير السلع، واهمها الاستثمارات في القطاع السلعى والخدمات الإنتاجية، ودور كل من القطاع العام والخاص في كل منهما، إضافة الى محددات التجارة الداخلية والعوامل المؤثرة فيها، علاوة على دراسة تطور الاستثمار الزراعى لعلاقته المباشرة بإنتاج السلع الزراعية ومدى توافرها في السوق المحلى، وذلك خلال الفترة الزمنية (١٩٩٥– ٢٠١٧) ووصولاً لتحقيق ذلك، فقد استهدف البحث عدة أهداف فرعية كآلاتي:

[١] دراسة وتحليل تطور الاستثمارات القومية وقطاعاتها المختلفة من خلال تطورها ونموها، والتي شملت الاستثمارات القومية في القطاع السلعي وقطاع الخدمات الاجتماعية وقطاع الخدمات الاجتماعية، والوقوف على دور القطاع العام والخاص في الاستثمارات القومية من خلال تطور ونمو كل منها.

[٢] الوقوف على تطور ونمو دور القطاع العام والخاص في الاستثمارات القومية المرتبطة بالتجارة الداخلية، واهمها الاستثمارات في القطاع السلعي وقطاع الخدمات الإنتاجية.

[٣] دراسة وتحليل تطور التجارة الداخلية والناتج المحلى الإجمالي ومدى إسهام التجارة الداخلية في الناتج المحلى الإجمالي.

[٤] التعرف على تطور ونمو الاستثمار في القطاع الزراعي ومدى تأثيره في التجارة الداخلية.

[٥] دراسة وتحليل محددات التجارة الداخلية للتعرف على اهم العوامل المؤثرة في قيمتها وتطورها.

[٦] وضع اهم التوصيات التي يمكن من خلال زيادة التجارة الداخلية من خلال الاستثمارات القومية، وخاصة في القطاع السلعي والخدمات الإنتاجية وكذلك الاستثمار الزراعي، وغيرها من المتغيرات المؤثرة فيها.

الأسلوب البحثي:

اعتمد البحث في تحقيق أهدافه على استخدام طرق التحليل الإحصائية الوصفية والكمية، أهمها تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام للظواهر والمتغيرات المتعلقة بموضوع الدراسة للوقوف على مدى تطورها الزمني ونموها خلال فترة الدراسة، كما تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي Step Wise لتقدير العوامل المحددة لقيمة التجارة الداخلية المصرية، وكذلك لتقدير العلاقة بين قيمة التجارة الداخلية المصرية وكل من الاستثمار القومي المصري، والناتج المحلى الإجمالي المصري، وتم الاعتماد على اختبار Durbin-Watson للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المختلفة، وغيرها من الأساليب الإحصائية والرياضية في دراسة وتحليل متغيرات الدراسة.

مصادر البيانات:

اعتمد البحث على البيانات من عدة مصادر مختلفة لعل أهمها: البيانات المنشورة التي تصدرها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى التابعة لها، نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات البنك المركزى المصري، وبنك التنمية والائتمان الزراعي، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، إضافة إلى المواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية (الأنترنت) مثل موقع وزارة التخطيط، وموقع وزارة التخطيط وغيرها من المصادر التي استعان البحث بها في الحصول على البيانات اللازمة، كما تم الاستعانة بالأبحاث والرسائل العلمية والمراجع ذات الارتباط الوثيق بموضوع الدراسة.

النتائج البحثية ومناقشتها:

أولا: الوضع الراهن للاستثمار القومي المصري:

يتناول هذا الجزء دراسة الوضع الراهن للاستثمارات القومية، حيث تنقسم الاستثمارات القومية المصرية إلى ثلاثة قطاعات وهي القطاع السلعي وقطاع الخدمات الإنتاجية وقطاع الخدمات الاجتماعية، وذلك من حيث تطور ونمو كل منها، وأهميتها النسبية في الاستثمار القومي المصري، علاوة على دراسة تطور دور القطاعين العام والخاص سواء في الاستثمار القومي أو في قطاعاته في مصر، وذلك خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٧)، كما في جدولي رقمي (١)، (٢)، وذلك للوقوف على مدى إسهام استثمارات القطاع السلعي وتطورها ومن ثم يمكن دراسة دورها في توفير السلع والحد من ارتفاع الأسعار، وذلك فيما يلي:

تطور الاستثمار القومي المصري:

بدراسة تطور قيمة الاستثمار القومي المصري خلال فترة الدراسة، اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٥٤,٨٩ مليار جنيه في عام ١٩٩٥، وحد أقصى بلغ نحو ٧٢١,١٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٩٧ مليار جنيه. كما تبين أنها اتخذت اتجاها عاما متزايداً سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ٢١,٤ مليار جنيه، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٠,٨٧%.

تطور إجمالي الاستثمارات في القطاع السلعي المصري:

بدراسة تطور إجمالي الاستثمارات في القطاع السلعي المصري خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٢٣,٧١ مليار جنيه في عام ١٩٩٥، وحد أقصى بلغ نحو ٤١٤,٤٧ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٠٠,٠٦ مليار جنيه. كما اتضح أنها اتخذت اتجاها عاما متزايداً سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ١١,٤٩ مليار جنيه، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١١,٤٩%.

وبدراسة تطور الأهمية النسبية لإجمالي الاستثمارات في القطاع السلعي بالنسبة لإجمالي الاستثمار القومي في مصر خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٤٣,٣٥% في عام ٢٠٠٢، وحد أقصى بلغ نحو ٥٨,٤٥% في عام ٢٠٠٦، وبمتوسط بلغ نحو ٤٨,٣٥%. وتبين تزايد هذه الأهمية النسبية سنوياً بنحو ٠,٣٩%، وثبتت المعنوية الإحصائية لهذا التزايد.

جدول رقم (١): تطور الاستثمار القومي وقطاعاته في مصر خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٧)

القيمة: مليار جنيه

البيان	الاستثمار القومي وقطاعاته بالمليار جنيه							الأهمية النسبية للقطاعات من الاستثمار القومي		
السنوات	الاستثمار القومي	استثمارات القطاع العام	%	استثمارات القطاع الخاص	%	الاستثمار القومي	استثمارات القطاع العام	السلعي%	الخدمات الإنتاجية%	الخدمات الاجتماعية%
1995	54.89	34.19	62.29	20.70	37.71	54.89	34.19	43.20	26.66	30.14
1996	68.48	40.26	58.80	28.22	41.20	68.48	40.26	43.11	29.16	27.73
1997	61.35	40.66	66.27	20.69	33.73	61.35	40.66	47.76	22.22	30.02
1998	64.02	33.59	52.47	30.43	47.53	64.02	33.59	46.00	21.21	32.79
1999	64.45	33.54	52.04	30.91	47.96	64.45	33.54	43.22	21.57	35.21
2000	63.58	31.37	49.34	32.21	50.66	63.58	31.37	43.14	21.49	35.37
2001	67.51	35.67	52.83	31.85	47.17	67.51	35.67	45.07	19.53	35.40
2002	68.10	34.46	50.60	33.65	49.40	68.10	34.46	43.05	24.34	32.61
2003	79.56	42.46	53.37	37.10	46.63	79.56	42.46	45.37	27.09	27.54
2004	96.46	50.04	51.88	46.42	48.12	96.46	50.04	49.88	24.62	25.50
2005	115.74	49.42	42.70	66.33	57.30	115.74	49.42	53.53	24.48	21.98
2006	155.34	58.04	37.36	97.30	62.64	155.34	58.04	58.45	20.80	20.75
2007	199.53	70.45	35.31	129.08	64.69	199.53	70.45	53.98	25.08	20.95
2008	197.14	83.15	42.18	113.99	57.82	197.14	83.15	52.12	24.02	23.86
2009	231.83	105.09	45.33	126.74	54.67	231.83	105.09	52.64	25.11	22.25
2010	229.07	87.39	38.15	141.68	61.85	229.07	87.39	45.04	27.41	27.55
2011	246.07	92.55	37.61	153.52	62.39	246.07	92.55	46.93	25.75	27.33
2012	241.61	95.90	39.69	145.71	60.31	241.61	95.90	49.92	22.99	27.10
2013	265.09	110.47	41.67	154.62	58.33	265.09	110.47	50.08	22.86	27.06
2014	333.71	147.79	44.29	185.92	55.71	333.71	147.79	44.84	29.20	25.96
2015	392.04	181.42	46.28	210.62	53.72	392.04	181.42	47.38	28.63	24.00
2016	514.31	300.85	58.50	213.46	41.50	514.31	300.85	55.05	19.80	25.15
2017	721.11	424.17	58.82	296.94	41.18	721.11	424.17	57.48	22.05	20.47
المتوسط	197.00	94.91	48.18	102.09	51.82	197.00	94.91	48.35	24.01	26.87
مقدار التغير السنوي		10.65	(0.59)**	10.77	0.59**		10.65	0.34**	(0.4)**	(0.42)**
معدل النمو السنوي%		11.26*	-	10.55*	-		-	-	-	-

– تم الاعتماد على التغير في الأهمية النسبية بمقدار التغير السنوي حيث أنها نسبة مئوية.

– الأرقام بين القوسين قيم سالبة.

* معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١ ** معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠٥

المصدر: جمعت وحسبت من: بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات متفرقة.

جدول رقم (٢): تطور الاستثمار في القطاعات السلعية والخدمات الإنتاجية في مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٧)

القيمة: مليار جنيه

البيان	الاستثمار	جملة القطاعات السلعية			جملة قطاعات الخدمات الإنتاجية			جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية		
السنوات	القومي	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
1995	54.89	11.62	12.09	23.71	9.98	4.65	14.63	12.58	3.96	16.54
1996	68.48	13.70	15.82	29.52	13.67	6.30	19.97	12.90	6.09	18.99
1997	61.35	16.18	13.13	29.30	11.43	2.21	13.63	13.06	5.36	18.42
1998	64.02	10.86	18.59	29.45	9.50	4.08	13.58	13.24	7.76	20.99
1999	64.45	11.05	16.80	27.86	9.05	4.85	13.90	13.44	9.26	22.69
2000	63.58	11.30	16.13	27.43	7.38	6.29	13.67	12.69	9.80	22.49
2001	67.51	14.40	16.03	30.43	6.41	6.78	13.19	14.86	9.04	23.90
2002	68.1	11.44	17.88	29.32	10.65	5.93	16.58	12.37	9.84	22.21
2003	79.56	15.80	20.30	36.10	13.75	7.80	21.55	12.91	9.00	21.91
2004	96.46	22.74	25.37	48.11	14.15	9.60	23.75	13.15	11.45	24.60
2005	115.74	25.62	36.33	61.96	11.39	16.95	28.34	12.41	13.04	25.45
2006	155.34	30.74	60.05	90.79	12.69	19.63	32.31	14.61	17.62	32.24
2007	199.53	35.21	72.50	107.71	16.30	33.73	50.03	18.94	22.85	41.79
2008	197.14	39.46	63.28	102.74	19.53	27.83	47.36	24.15	22.88	47.03
2009	231.83	56.40	65.63	122.03	21.01	37.21	58.22	27.68	23.90	51.59
2010	229.07	43.18	59.98	103.17	19.44	43.34	62.79	24.77	38.35	63.12
2011	246.07	49.35	66.12	115.47	21.52	41.83	63.36	21.67	45.58	67.24
2012	241.61	54.88	65.72	120.60	17.61	37.93	55.54	23.40	42.07	65.47
2013	265.09	53.90	78.86	132.76	20.39	40.20	60.59	36.18	35.56	71.74
2014	333.71	57.47	92.17	149.64	50.57	46.87	97.44	39.74	46.88	86.63
2015	392.04	77.21	108.53	185.73	59.31	52.92	112.23	44.91	49.17	94.08
2016	514.31	174.46	108.67	283.13	47.92	53.90	101.82	78.47	50.89	129.36
2017	721.13	265.87	148.60	414.47	73.61	85.41	159.02	84.69	62.93	147.62
المتوسط	265868.2	47.95	52.11	100.06	21.62	25.92	47.54	25.34	24.05	49.40
مقدار التغير السنوي	21.4	6.28	5.21	11.49	2.07	3.03	5.10	2.3	2.53	4.83
معدل النمو السنوي%	10.87*	13.1*	10*	11.49*	9.56*	7.83*	10.72*	9.08*	10.5*	9.77*

* معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١.

المصدر: جمعت وحسبت من: بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات متفرقة.

تطور إجمالي الاستثمارات في قطاع الخدمات الإنتاجية المصري:

تبين من بدراسة تطور إجمالي الاستثمارات في قطاع الخدمات الإنتاجية المصري خلال فترة الدراسة أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ١٣,١٩ مليار جنيه في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ نحو ١٥٩,٠٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٤٧,٥٤ مليار جنيه. واتضح أنها أخذت اتجاها عاما متزايداً سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ٥,١ مليار جنيه، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٠,٧٢%.

كما تبين من بدراسة تطور الأهمية النسبية لإجمالي الاستثمارات في قطاع الخدمات الإنتاجية المصري لإجمالي الاستثمار القومي في مصر خلال فترة الدراسة أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ١٩,٥٣% في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ نحو ٢٩,٢% في عام ٢٠١٤، وبمتوسط بلغ نحو ٢٤,٠١%. وتبين تناقص هذه الأهمية النسبية سنوياً بنحو ٠,٤%، وثبتت المعنوية الإحصائية لهذا التناقص.

تطور إجمالي الاستثمارات قطاع الخدمات الاجتماعية المصري:

بدراسة تطور إجمالي الاستثمارات قطاع الخدمات الاجتماعية المصري خلال فترة الدراسة، اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ١٦,٥٤ مليار جنيه في عام ١٩٩٥، وحد أقصى بلغ نحو ١٤٧,٦٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٤٩,٤ مليار جنيه. واتضح أنها أخذت اتجاها عاما متزايداً سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ٢,٥٣ مليار جنية، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٠,٥٠%.

وبدراسة تطور الأهمية النسبية لإجمالي الاستثمارات في قطاع الخدمات الاجتماعية بالنسبة لإجمالي الاستثمار القومي في مصر خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٢٠,٤٧% في عام ٢٠١٧، وحد أقصى بلغ نحو ٣٥,٤% في عام ٢٠٠١، وبمتوسط بلغ نحو ٢٦,٨٧%. وتبين تناقص هذه الأهمية النسبية سنوياً بنحو ٠,٤%، وثبتت المعنوية الإحصائية لهذا التناقص.

وتشير النتائج السابقة إلى أن الاستثمارات القومية في القطاع السلعي في مصر تمثل نحو نصف إجمالي الاستثمارات القومية، وربما يرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها أن مصر من البلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وبالتالي يكون للقطاع السلعي ذات أهمية كبيرة، وربما يرجع أيضا إلى ربحية هذه الاستثمارات واستقرارها أكثر من غيرها في القطاعات الأخرى، كما تبين أن الأهمية النسبية للاستثمارات القومية في القطاع الإنتاجي تتساوى تقريباً مع نظيرتها في القطاع الخدمي بالنسبة لإجمالي الاستثمارات القومية.

كما اتضح أيضا من النتائج تزايد الاستثمارات القومية المصرية سنويا بنحو ١٠,٨٧%، مما أثر بالزيادة في الاستثمارات في القطاع السلعي المصري بنحو ٠,٤%، في حين تناقصت الاستثمارات بنفس النسبة في القطاعين الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية، مما يشير إلى أهمية القطاع السلعي في المقتصد القومي المصري، وأولويته في الاستثمار القومي بشكل عام. مما يكون له دور مهم في توفير السلع والحد من ارتفاع الأسعار نظرا للزيادة السكانية المضطردة وبالتالي زيادة الاستهلاك والإقبال على السلع، ويشير أيضا إلى أن هذا القطاع يمثل أهمية للمستثمرين نظراً لاتساع سوقه واستمراره وتزايده.

دور القطاعين العام والخاص في الاستثمار القومي:

فيما يلي تطور الاستثمارات المصرية في القطاع السلعي، والتي تتضمن استثمارات القطاعين العام والخاص، حيث يتم دراسة تطور والنمو الزمني لكل منها، ومدى إسهامات مكوناتها في الاستثمارات السلعية الكلية، للتعرف على مدى أهمية كل منها في توفير السلع ومن ثم دورها في الأسعار خلال فترة الدراسة وذلك فيما يلي:

تطور إجمالي استثمارات القطاع العام في الاستثمار القومي:

بدراسة تطور إجمالي استثمارات القطاع العام في الاستثمار القومي في مصر خلال فترة الدراسة، اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٣١,٣٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ نحو ٤٢٤,١٧ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٩٤,٩١ مليار جنيه. واتضح أنها اتخذت اتجاها عاما متزايداً سنويا معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ١٠,٦٥ مليار جنيه، أي بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١١,٢٢%.

وبدراسة تطور الأهمية النسبية لإجمالي استثمارات القطاع العام بالنسبة لإجمالي الاستثمار القومي في مصر خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٣٥,٣١% في عام ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ نحو ٦٦,٢٧% في عام ١٩٩٧، وبمتوسط بلغ نحو ٤٨,١٨%. وتبين تناقص هذه الأهمية النسبية سنوياً بنحو ٠,٥٩%، وثبتت المعنوية الإحصائية لهذا التناقص.

تطور إجمالي استثمارات القطاع الخاص في الاستثمار القومي:

بدراسة تطور إجمالي استثمارات القطاع الخاص في الاستثمار القومي المصري خلال فترة الدراسة، اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٢٠,٦٩ مليار جنيه في عام ١٩٩٧، وحد أقصى بلغ نحو ٢٩٦,٩٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٠٢,٠٩ مليار جنيه. وتبين أنها اتخذت اتجاها عاما متزايداً سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ١٠,٧٧ مليار جنيه، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٠,٥٥%.

في حين اتضح من دراسة تطور الأهمية النسبية لإجمالي استثمارات القطاع الخاص بالنسبة لإجمالي الاستثمار القومي في مصر خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٣٣,٧٣% في عام ١٩٩٧، وحد أقصى بلغ نحو ٦٤,٦٩% في عام ٢٠٠٧، وبمتوسط بلغ نحو ٥١,٨٢%، وتبين تناقص هذه الأهمية النسبية بمقدار سنوي معنوي إحصائيا بنحو ٠,٥٩%.

وتشير هذه النتائج إلى تزايد أهمية استثمارات القطاع الخاص ومعدل نموه السنوي بالمقارنة باستثمارات القطاع العام، وهذا منطقي في ضوء توجه التوجه لتنشيط دور القطاع الخاص وإتاحة الفرص أمامه ليكون له الدور الفاعل الأكبر في الاقتصاد المصري مما سيوفر فرص عمل ويعمل على زيادة الإنتاج وغيرها مما سيؤثر في النهاية على نمو وتقدم الاقتصاد ككل.

تطور استثمارات القطاع العام في القطاع السلعي المصري:

بتحليل تطور استثمارات القطاع العام في القطاع السلعي في مصر خلال فترة الدراسة، اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ١٠,٨٦ مليار جنيه في عام ١٩٩٨، وحد أقصى بلغ نحو ٢٦٥,٨٧ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٤٧,٩٥ مليار جنيه. كما انه اتضح اتخذت اتجاها عاما معنوي إحصائيا بمقدار تغير سنوي بمقدار بلغ نحو ٦,٢٨ مليار جنيه، أي بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٣,١٠%.

وبدراسة تطور الأهمية النسبية لإجمالي استثمارات القطاع العام بالنسبة لإجمالي الاستثمار القومي في القطاع السلعي المصري خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٣٢,٦٩% في عام ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ نحو ٦٤,١٥% في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٤٧,٩٢%، وتبين تزايد هذه الأهمية النسبية سنوياً بنحو ٠,٧٥%، وثبتت المعنوي الإحصائية لهذا التزايد.

تطور استثمارات القطاع الخاص في القطاع السلعي المصري:

بدراسة تطور استثمارات القطاع الخاص في القطاع السلعي المصري خلال فترة الدراسة، اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو١٢,٠٩ مليار جنيه في عام ١٩٩٥، وحد أقصى بلغ نحو ١٤٨,٦٠ مليار جنيه

في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٥٢,١١ مليار جنيه. وتبين أنها اتخذت اتجاها عاما معنوي إحصائيا بمقدار تغير سنوي بمقدار بلغ نحو ٥,٢١ مليار جنيه، أي بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٠%.

وبدراسة تطور الأهمية النسبية لإجمالي استثمارات القطاع الخاص بالنسبة لإجمالي الاستثمار القومي في القطاع السلعي المصري خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٣٥,٨٥% في عام ٢٠١٧، وحد أقصى بلغ نحو ٦٧,٣١% في عام ٢٠٠٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٥٢,٠٨%، وتبين تناقص هذه الأهمية النسبية سنوياً بنحو ٠,٧٢%، وثبتت المعنوية الإحصائية لهذا التناقص.

وتشير النتائج السابقة إلى انه على الرغم من تزايد الأهمية النسبية لاستثمارات القطاع الخاص وتزايد هذه الأهمية سنوياً بالنسبة للاستثمارات القومية عن نظيره في الاستثمارات في القطاع العام، تناقصت الأهمية النسبية للاستثمارات الخاصة في القطاع السلعي رغم أنها تشكل نسبة أكبر من الاستثمارات العامة في القطاع السلعي، وربما يرجع ذلك إلى تنافس القطاعات الأخرى المختلفة في الاستحواذ على استثمارات الخاصة.

تطور استثمارات القطاع العام في قطاع الخدمات الإنتاجية المصري:

بدراسة تطور استثمارات القطاع العام في قطاع الخدمات الإنتاجية المصري خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٦,٤١ مليار جنيه في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ نحو ٧٣,٦١ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٢١,٦٢ مليار جنيه. واتضح أنها أخذت اتجاها عاما متزايداً سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ٢,٠٧ مليار جنيه، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٩,٥٦%.

وبدراسة تطور الأهمية النسبية لإجمالي استثمارات القطاع العام بالنسبة لإجمالي الاستثمار القومي في قطاع الخدمات الإنتاجية المصري خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٣٠,٩٧% في عام ٢٠١٠، وحد أقصى بلغ نحو ٨٣,٨٢% في عام ١٩٩٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٤٥,٤٧%، وتبين تناقص هذه الأهمية النسبية سنوياً بنحو ١,٥٥%، وثبتت المعنوية الإحصائية لهذا التناقص.

تطور استثمارات القطاع الخاص في قطاع الخدمات الإنتاجية المصري:

بدراسة تطور استثمارات القطاع الخاص في قطاع الخدمات الإنتاجية المصري خلال فترة الدراسة، اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ ٢,٢١ مليار جنيه في عام ١٩٩٧، وحد أقصى بلغ نحو ٨٥,٤١ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٢٥,٩٢ مليار جنيه. واتضح أنها أخذت اتجاها عاما متزايداً سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ٣,٠٣ مليار جنيه، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٧,٨٣%.

وبدراسة تطور الأهمية النسبية لإجمالي استثمارات القطاع الخاص بالنسبة لإجمالي الاستثمار القومي في قطاع الخدمات الإنتاجية المصري خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ١٦,١٨% في عام ١٩٩٧، وحد أقصى بلغ نحو ٦٩,٠٣% في عام ٢٠١٠، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٥٤,٥٣%، وتبين تزايد هذه الأهمية النسبية بمقدار سنوي معنوي إحصائيا بلغ بنحو ١,٥٥%.

تطور استثمارات القطاع العام في قطاع الخدمات الاجتماعية المصري:

بدراسة تطور استثمارات القطاع العام في قطاع الخدمات الاجتماعية المصري خلال فترة الدراسة، اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ١٢,٣٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٢، وحد أقصى بلغ نحو ٨٤,٦٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٢٥,٣٤ مليار جنيه. واتضح أنها أخذت اتجاها عاما متزايداً سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ٢,٣ مليار جنيه، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٩,٠٨%.

وبدراسة تطور الأهمية النسبية لاستثمارات القطاع العام في قطاع الخدمات الاجتماعية المصري خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٣٢,٢٢% في عام ٢٠١١، وحد أقصى بلغ نحو ٧٦,٠٦% في عام ١٩٩٥، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٥١,٣%، وتبين تناقص هذه الأهمية النسبية بمقدار سنوي معنوي إحصائيا بلغ نحو ١,٠٤%.

تطور استثمارات القطاع الخاص في قطاع الخدمات الاجتماعية المصري:

بدراسة تطور استثمارات القطاع الخاص في قطاع الخدمات الاجتماعية المصري خلال فترة الدراسة، اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ ٣,٩٦ مليار جنيه في عام ١٩٩٥، وحد أقصى بلغ نحو ٦٢,٩٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٢٥,٩٢ مليار جنيه. وتبين أنها أخذت اتجاها عاما متزايداً سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ ٣,٠٣ مليار جنيه، أي تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٧,٨٣%.

وبدراسة تطور الأهمية النسبية لاستثمارات القطاع الخاص في قطاع الخدمات الاجتماعية المصري خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٢٣,٩٤% في عام ١٩٩٥، وحد أقصى بلغ نحو ٦٧,٧٨% في عام ٢٠١١، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٤٨,٧%، وتبين تزايد هذه الأهمية النسبية سنوياً بنحو ١,٠٤%، وثبتت المعنوية الإحصائية لهذا التزايد.

ثانياً: الوضع الراهن لهيكل الاستثمارات المصرية في القطاعات الاقتصادية المختلفة:

سيتناول هذا الجزء دراسة هيكل الاستثمارات المصرية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، للتعرف على أهمية هذه القطاعات ومكوناتها المتعددة، ومدى تطورها ونموها خلال فترة الدراسة، وسوف يقتصر في هذا الجزء على دراسة وتحليل الاستثمارات في القطاعين السلعي والخدمات الإنتاجية، حيث أن لهما علاقة مباشرة وأكثر تأثيراً على مدى توافر السلع والخدمات والتجارة الداخلية، مما يتفق مع الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على الاستثمار في القطاع الزراعي والإنتاجي، وذلك فيما يلي:

الوضع الراهن لهيكل الاستثمارات المصرية في القطاع السلعي:

سيتناول هذا الجزء دراسة هيكل الاستثمارات المصرية في القطاع السلعي خلال فترة الدراسة، والذي يشمل خمسة مجموعات، هي قطاعات كل من البترول ومنتجاته، والصناعة والتعدين، والكهرباء، والتشييد والبناء، والزراعة، وذلك للتعرف على تطور ونمو كل منها ومدى أهميتها في القطاع السلعي المصري، وذلك للوقوف على دور الاستثمارات في قطاع الزراعة والذي يعتبر اهم قطاعات إنتاج السلع الضرورية للمجتمع المصري والتي يتوقف على مدى توافرها أسعارها بصفة رئيسية، كما في جدول رقم (٣) وذلك كما يلي:

تطور الاستثمارات المصرية في قطاع البترول ومنتجاته:

بدراسة تطور قيمة الاستثمار المصري في البترول ومنتجاته خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٦,٢٧ مليار جنيه في عام ١٩٩٥، وحد أقصى بلغ نحو ٧٩,٦٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٣٣,٤٩ مليار جنيه. واتضح أنها اتخذت اتجاها عاما متزايداً سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ٨,١٨ مليار جنيه، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢٤,٤٣% خلال فترة الدراسة، وبدراسة الأهمية النسبية للاستثمارات المصرية في قطاع البترول ومنتجاته بالنسبة لإجمالي الاستثمارات في القطاع السلعي المصري اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ١٩,٢٢% في عام ٢٠١٧، وحد أقصى بلغ نحو ٥٤,٠١% في عام ٢٠١١، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٣٤,٤١%.

تطور الاستثمارات المصرية في قطاع الصناعة والتعدين:

بدراسة تطور قيمة الاستثمارات المصرية في قطاع الصناعة والتعدين خلال نفس فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٥,٨٠ مليار جنيه في عام ١٩٩٨، وحد أقصى بلغ نحو ٦٣,٠١ مليار جنيه في عام ٢٠١٥، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٢٥,٦٩ مليار جنيه. كما تبين أنها أخذت اتجاها عاما متزايداً سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ٢,٥٩ مليار جنيه، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٠,٠٨%، وبدراسة الأهمية النسبية للاستثمارات المصرية في قطاع الصناعة والتعدين بالنسبة لإجمالي الاستثمارات في القطاع السلعي المصري خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ١٣,٧١% في عام ٢٠١٧، وحد أقصى بلغ نحو ٤٦,٢٠% في عام ٢٠٠٦، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٢٧,٠٢%.

تطور الاستثمارات المصرية في قطاع الكهرباء:

اتضح من بدراسة تطور الاستثمارات المصرية في قطاع الكهرباء خلال فترة الدراسة أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٣,١٤ مليار جنيه في عام ١٩٩٩، وحد أقصى بلغ نحو ١٢٤,٥٦ مليار جنيه فى عام ٢٠١٦، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٧,٧٧ مليار جنيه. كما تبين أنها أخذت اتجاها عاما متزايداً سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ٢,٥٥ مليار جنيه، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٤,٣٥%، وبدراسة الأهمية النسبية للاستثمارات المصرية في قطاع الكهرباء بالنسبة لإجمالي الاستثمارات في القطاع السلعي المصري خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٨,٣٩% في عام ٢٠٠٦، وحد أقصى بلغ نحو ٤٣,٩٩% في عام ٢٠١٦، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٥,١٣%.

جدول رقم (٣): تطور هيكل الاستثمارات المصرية في القطاع السلعي خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٧)

القيمة: مليار جنيه

البيان السنوات	البترول ومنتجاته	%	الصناعة والتعدين	%	الكهرباء	%	التشييد والبناء	%	الزراعة	%	إجمالي
1995	6.27	26.44	8.54	36.01	3.65	15.39	0.76	3.21	4.48	18.89	23.71
1996	9.71	32.89	9.46	32.04	3.93	13.31	1.23	4.17	5.19	17.58	29.52
1997	9.08	30.99	5.8	19.79	4.91	16.76	1.35	4.61	8.16	27.85	29.3
1998	6.66	22.61	9.79	33.24	3.14	10.66	1.44	4.89	8.42	28.59	29.45
1999	8.34	29.94	6.2	22.26	3.49	12.53	1.69	6.07	8.13	29.19	27.86
2000	7.62	27.78	5.8	21.15	4.07	14.84	1.74	6.34	8.2	29.9	27.43
2001	7.43	24.42	6.65	21.85	4.85	15.94	1.91	6.28	12.29	40.39	30.43
2002	8.59	29.3	7.4	25.24	3.91	13.34	1.91	6.52	6.4	21.83	29.32
2003	12.72	35.24	6.05	16.76	7.35	20.36	1.09	3.02	7.56	20.94	36.1
2004	17.23	35.81	12.72	26.44	7.95	16.52	1.19	2.47	7.42	15.42	48.11
2005	26.26	42.38	14.51	23.42	7.94	12.82	4.14	6.68	8.04	12.98	61.96
2006	27.01	29.75	41.95	46.2	7.62	8.39	2.48	2.73	7.79	8.58	90.79
2007	36.55	33.93	42.3	39.27	10.72	9.95	3.31	3.07	8.07	7.49	107.71
2008	38.19	37.17	29.69	28.9	15.57	15.15	3.84	3.74	6.86	6.68	102.74
2009	61.3	50.24	25.55	20.94	15.86	13	4.16	3.41	6.74	5.52	122.03
2010	44.73	43.36	23.69	22.96	16.88	16.36	5.76	5.58	6.83	6.62	103.17
2011	62.37	54.01	22.53	19.51	18.4	15.94	1.7	1.47	5.37	4.65	115.47
2012	63.5	52.65	25.11	20.82	15.66	12.98	3.27	2.71	8.38	6.95	120.6
2013	49.1	36.98	50.35	37.93	13.69	10.31	2.65	2	11.63	8.76	132.76
2014	55.22	36.9	56.66	37.86	14.78	9.88	3.91	2.61	13.41	8.96	149.64
2015	67.98	36.6	63.01	33.93	18.34	9.87	11.63	6.26	16.28	8.77	185.73
2016	64.73	22.86	60.25	21.28	124.56	43.99	8.67	3.06	17.34	6.12	283.13
2017	79.64	19.22	56.83	13.71	81.47	19.66	12.6	3.04	24.7	5.96	414.47
المتوسط	33.49	34.41	25.69	27.02	17.77	15.13	3.58	4.08	9.46	15.16	100.06
مقدار التغير السنوي	8.18	-	2.59	-	2.55	-	0.357	-	0.441	-	11.49*
معدل النمو السنوي%	24.43*	-	10.08*	-	14.35*	-	9.96*	-	4.66*	-	11.49*

*** معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١.**

المصدر: جمعت وحسبت من: بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات متفرقة.

تطور الاستثمارات المصرية في قطاع التشييد والبناء:

بتحليل تطور الاستثمارات المصرية في قطاع التشييد والبناء خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٠,٧٦ مليار جنيه في عام ١٩٩٥، وحد أقصى بلغ نحو ١٢,٦٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٣,٥٨ مليار جنيه. وتبين أنها اتخذت اتجاها عاما تزايداً سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ٠,٣٤ مليار جنيه، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٩,٩٦%. وتبين أن الأهمية النسبية الاستثمارات المصرية في قطاع التشييد والبناء بالنسبة لإجمالي في القطاع السلعي المصري خلال فترة الدراسة أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ١,٤٧% في عام ٢٠١١، وحد أقصى بلغ نحو ٦,٦٨% في عام ٢٠٠٥، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٣,٥٨%.

تطور الاستثمارات المصرية في القطاع الزراعي:

بدراسة تطور الاستثمارات المصرية في القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٤,٤٨ مليار جنيه في عام ١٩٩٥، وحد أقصى بلغ نحو ٢٤,٧٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٩,٤٦ مليار جنيه. وتبين أنها اتخذت اتجاها عاما متزايداً سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ٠,٤٤ مليار جنيه، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٤,٦٦%، كما اتضح أن الأهمية النسبية للاستثمارات المصرية في القطاع الزراعي بالنسبة لإجمالي الاستثمارات القطاع السلعي المصري خلال فترة الدراسة أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٤,٥٦% في عام ٢٠١١، وحد أقصى بلغ نحو ٤٠,٣٩% في عام ٢٠٠١، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٥,١%.

وتشير النتائج السابقة إلى أن الاستثمارات في قطاع البترول استحوذت على المرتبة الأولى من بين الاستثمارات في القطاع السلعي، بنحو ٢٤,٤٣%، يليها الاستثمارات في قطاعات الكهرباء، الصناعة والتعدين، التشييد والبناء بنحو ١٤,٣٥%، ١٠,٠٨%، ٩,٩٦% لكل منها على الترتيب، في حين كان معدل نمو الاستثمارات في القطاع الزراعي في المرتبة الأخيرة بنحو ٤,٦٦%، وربما يرجع ذلك بصفة أساسية إلى ربحية الاستثمارات في هذه القطاعات والعوامل الأخرى مثل استقرارها والمخاطرة وغيرها من العوامل، وهذا ما أكدته أيضا النتائج السابقة في أن الأهمية النسبية للاستثمارات في قطاع البترول جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة لإجمالي الاستثمارات في القطاع السلعي في حين جاءت نظيرتها في القطاع الزراعي في المرتبة قبل الأخيرة، وهذا يؤكد الارتباط بين قيمة الاستثمارات الموجهة للقطاعات ومعدلات نموها، ومن ثم يبرز أهمية زيادة الاستثمار في قطاع الزراعة وان هذا سينعكس على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي المصري.

الوضع الراهن لهيكل الاستثمارات المصرية في قطاع الخدمات الإنتاجية:

يتناول هذا الجزء دراسة وتحليل هيكل الاستثمارات المصرية في قطاع الخدمات الإنتاجية والذي يتكون من قطاعين رئيسين هما الاستثمار في قطاع النقل والتخزين والاستثمار في قطاع التجارة والمال والتامين، بالإضافة إلى الاستثمارات في مجالات أخرى فرعية، وذلك للتعرف على مدى أهمية هذه الاستثمارات في توفير السلع وتنشيط التجارة ومن ثم سيكون لها تأثير على الأسعار، علاوة على علاقتها بمدى توفير السلع والوفاء بمتطلبات السوق من سلع وخدمات، وذلك خلال فترة الدراسة، وسيقتصر هذا الجزء على دراسة اكثر قطاعين استحوذا على الاستثمارات في قطاع الخدمات الإنتاجية وهما قطاع النقل والتخزين، وقطاع التجارة والمال والتخزين لارتباطهما بالتجارة الداخلية وتوفير السلع والخدمات، وذلك كما في جدول رقم (٤) وذلك كما يلي:

تطور الاستثمارات المصرية في قطاع النقل والتخزين:

بدراسة تطور الاستثمارات المصرية في قطاع النقل والتخزين خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٥,٩٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ نحو ٥٧,٥٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٢١,١٤ مليار جنيه، واتضح أنها اتخذت اتجاها عاما متزايداً سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ١,١٥ مليار جنيه، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٥,٤٣%، كما تبين أن الأهمية النسبية للاستثمارات المصرية في قطاع النقل والتخزين بالنسبة لإجمالي الاستثمارات المصرية في قطاع الخدمات الإنتاجية خلال فترة الدراسة أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٣٥,٣١% في عام ٢٠١٤، وحد أقصى بلغ نحو ٧٣,٨٦% في عام ١٩٩٥، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٥٠,٧٣%.

جدول رقم (٤): تطور هيكل الاستثمارات المصرية في قطاع الخدمات الإنتاجية والتجارة الداخلية والناتج المحلى خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١٧)

القيمة: مليار جنيه.

البيان السنوات	هيكل الاستثمارات المصرية في قطاع الخدمات الإنتاجية								التجارة الداخلية	الناتج المحلى	التجارة الداخلية% من الناتج المحلى
	النقل والتخزين	%	التجارة والمال والتأمين	%	أخرى	%	إجمالي				
1995	10.81	73.86	1.41	9.65	2.41	16.49	14.63		39.1	230.9	16.92
1996	14	70.1	1.67	8.36	4.3	21.54	19.97		41.5	248.5	16.70
1997	9.93	72.83	0.77	5.64	2.94	21.54	13.63		43.8	266.8	16.41
1998	7.08	52.12	1.33	9.78	5.17	38.1	13.58		46.7	268.4	17.39
1999	8.49	61.09	0.84	6.08	4.56	32.84	13.9		48.6	285.8	17.01
2000	6.86	50.16	1.39	10.19	5.42	39.65	13.67		51.0	354.6	14.37
2001	5.94	45.06	1.49	11.29	5.76	43.65	13.19		43.0	388.1	11.07
2002	9.8	59.13	0.79	4.78	5.98	36.1	16.58		47.0	390.6	12.02
2003	12.63	58.6	0.72	3.34	8.2	38.06	21.55		50.7	445.2	11.39
2004	12.55	52.84	1.11	4.69	10.09	42.47	23.75		56.4	506.5	11.13
2005	15.21	53.68	1.54	5.45	11.58	40.88	28.34		63.6	581.1	10.94
2006	15.62	48.35	2.44	7.56	14.25	44.1	32.31		77.8	710.4	10.96
2007	24.92	49.8	5.27	10.54	19.84	39.65	50.03		95.9	856.3	11.20
2008	22.81	48.16	4.39	9.27	20.16	42.57	47.36		113.4	994.1	11.41
2009	27.08	46.52	5.84	10.03	25.3	43.46	58.22		133.8	1150.6	11.63
2010	25.41	40.47	10.24	16.31	27.14	43.22	62.79		150.7	1309.9	11.50
2011	30.89	48.76	8.79	13.87	23.67	37.36	63.36		166.3	1713.1	9.71
2012	21.9	39.43	7.89	14.21	25.75	46.36	55.54		237.4	1924.8	12.33
2013	26.46	43.67	8.34	13.76	25.79	42.57	60.59		273.4	2205.6	12.40
2014	34.4	35.31	13.78	14.14	49.26	50.55	97.44		320.0	2473.1	12.94
2015	40.68	36.24	15.41	13.73	56.14	50.03	112.23		374.7	2674.4	14.01
2016	45.2	44.39	15.95	15.66	40.67	39.95	101.82		473.2	3417.1	13.85
2017	57.53	36.18	19.92	12.53	81.57	51.29	159.02		523.9	3798.9	13.79
المتوسط	21.14	50.73	8.8	18.21	13.83	28.59	48.36		150.9	1182.4	12.77
مقدار التغير السنوي	1.15	-	2.27	-	-	-	5.10		18.71	145.03	(0.17)**
معدل النمو السنوي%	12.09*	-	15.72*	-	-	-	10.72*		12.39*	12.27*	-

- تم الاعتماد على التغير في الأهمية النسبية بمقدار التغير السنوي حيث أنها نسبة مئوية.

- الأرقام بين القوسين قيم سالبة.

*** معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١ ** معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠٥**

المصدر: جمعت وحسبت من: بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات متفرقة.

تطور الاستثمارات المصرية في قطاع التجارة والمال والتامين:

بدراسة تطور الاستثمارات المصرية في قطاع التجارة والمال والتامين خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٠,٧٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٣، وحد أقصى بلغ نحو ١٩,٩٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٨,٨٠ مليار جنيه. وتبين اتضح أنها اتخذت اتجاها عاما متزايداً

سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ٢,٢٧ مليار جنيه، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١١,٣٦%، كما اتضح أن الأهمية النسبية للاستثمارات المصرية في قطاع التجارة والمال والتامين لإجمالي الاستثمارات المصرية في قطاع الخدمات الإنتاجية خلال فترة الدراسة أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٣,٣٤% في عام ٢٠٠٣، وحد أقصى بلغ نحو ١٦,٣١% في عام ٢٠١٠، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٨,٢١%.

وتشير النتائج السابقة إلى أن الاستثمارات في قطاع النقل والتخزين استحوذت على المرتبة الأولى من بين الاستثمارات في قطاع الخدمات الإنتاجية بنحو ٥٠,٧٣%، يليها الاستثمارات في قطاع التجارة والمال والتأمين بنحو ١٨,٢١%، إلا أن معدل نمو الاستثمارات في قطاع التجارة والمال والتأمين تفوق على نظيره في قطاع النقل والتخزين، حيث بلغ في الأولى نحو ١١,٣٦%، في حين كان في الأخرى نحو ٥,٤٣%، مما يشير إلى أن هناك توجه إلى التوسع في الاستثمار في قطاع التجارة وهذا مؤشر جيد، حيث سينعكس إيجابيا على حركة هذه التجارة من ناحية ومدى توافر السلع من ناحية أخرى، مما سيكون له فائدة في ضبط الأسعار والحد من ارتفاعها.

ثالثاً: الوضع الراهن لتطور التجارة الداخلية والناتج المحلى الإجمالي في مصر:

يتناول هذا الجزء دراسة تطور الأهمية النسبية للتجارة الداخلية في الناتج المحلى الإجمالي المصري خلال فترة الدراسة، حيث انه كلما زادت هذه الأهمية دل ذلك على مدى توافر السلع في الأسواق المحلية كما أنها تدل على حركة الإنتاج والمتغيرات المتعلقة به، كما أن معدل نمو هذه الأهمية يدل أيضا على مدى وجود سياسة إنتاجية واقتصادية تتعلق بقدرة الإنتاج على التزايد والاستمرار لتلبية احتياجات السوق المحلى من السلع، ووصولاً لهذا الهدف سيتناول هذا الجزء دراسة وتحليل تطور ونمو كل من التجارة الداخلية والناتج المحلى الإجمالي المصري، كما في جدول رقم (٤) وذلك كما يلي:

تطور الناتج المحلى الإجمالي المصري:

بدراسة تطور قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٢٣٠,٩ مليار جنيه في عام ١٩٩٥، وحد أقصى بلغ نحو ٣٧٩٨,٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١١٨٢,٤ مليار جنيه، واتضح أنها اتخذت اتجاها عاما متزايداً سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ١٤٥,٠٣ مليار جنيه، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٢,٢٧%.

تطور قيمة التجارة الداخلية في مصر:

بدراسة وتحليل تطور قيمة التجارة الداخلية في مصر خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٣٩,١ مليار جنيه في عام ١٩٩٥، وحد أقصى بلغ نحو ٥٢٣,٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٧، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٥٠,٩ مليار جنيه، وتبين أنها اتخذت اتجاها عاما متزايداً سنوياً معنوي إحصائيا بمقدار بلغ نحو ١٨,٧١ مليار جنيه، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٢,٣٩%.

تطور الأهمية النسبية للتجارة الداخلية بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي في مصر:

وبدراسة الأهمية النسبية للتجارة الداخلية بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي في مصر خلال فترة الدراسة اتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٩,٧١% في عام ٢٠١١، وحد أقصى بلغ نحو ١٧,٣٩% في عام ١٩٩٨، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٢,٧٧%، وتبين تناقص هذه الأهمية بمقدار سنوي معنوي إحصائيا بلغ نحو ٠,١٧%.

وتشير النتائج السابقة إلى أن التجارة الداخلية تزيد سنوياً بمعدل نمو يماثل تقريباً معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، وهذا يؤكد انه كلما زاد الناتج المحلى الإجمالي زادت معه التجارة الداخلية، وهذا منطقي حيث أن زيادة الناتج المحلى الإجمالي سيؤدى إلى زيادة السلع المتوفرة في السوق المحلى، كما تشير النتائج إلى أن

الأهمية النسبية للتجارة الداخلية من الناتج المحلى الإجمالي بلغت نحو ١٢,٧٧%، وان خطة الدولة الإستراتيجية تعمل على زيادة هذه النسبة إلى نحو ١٥%، حيث قامت بسبل عديدة منها إنشاء المراكز اللوجستية والمخازن في المحافظات وغيرها من الوسائل الخدمية مثل إنشاء الطرق لسهولة حركة التجارة، إضافة إلى تطوير الخدمات المتعلقة بتسويق السلع مثل التخزين والتعبئة وغيرها.، أما بخصوص تناقص نمو الأهمية النسبية للتجارة الداخلية في الناتج المحلى الإجمالي فهذا يرجع إلى الأهمية النسبية المتزايدة للقطاعات الأخرى في الناتج المحلى وهذا لا يؤثر على إستراتيجية الدولة في تعظيم دور التجارة الداخلية طالما هناك معدلات نمو متزايدة ومستمرة ومستقرة للناتج المحلى الإجمالي.

رابعاً: أثر الاستثمارات القومية على التجارة الداخلية في مصر:

من المفترض أن يكون هناك العديد من العوامل التي من المتوقع أن تؤثر في قيمة التجارة الداخلية المصرية والتي من أهمها التغير في كل من الناتج المحلى الإجمالي والناتج الزراعي والاستثمارات القومية في القطاع السلعي وخاصة القطاع الزراعي في مصر، علاوة على الاستثمارات القومية في القطاع الخدمات الإنتاجية المصري، كما انه من المفترض أيضا أن يكون للتغيرات في سعر الصرف المصري وعدد السكان في مصر تأثيراً على قيمة التجارة الداخلية المصرية، وغيرها من المتغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثير على قيمة التجارة الداخلية المصرية ولم يتضمنها التحليل، كما انه من المفترض أنه قد يكون هناك متغيرات أخرى إما لم يتمكن من تحديدها أو الوقوف على مدى تأثيرها، وذلك فترة الدراسة (١٩٩٥– ٢٠١٧)، وكما في بيانات جداول الدراسة من جدول رقم (١) حتى جدول رقم (٤).

وبالاستناد إلى المعايير القياسية المتبعة في مثل هذا التحليل، والتي تتضمن المعايير الرياضية، الإحصائية والاقتصادية في المفاضلة بين الدالات المقدرة، وبعد إجراء العديد من المحاولات لتقدير العوامل المحددة لقيمة التجارة الداخلية المصرية، تبين أن الصورة التي يمكن أن تكون اكثر تمثيلا للعلاقة القياسية بين قيمة المتغيرات المحددة لقيمة التجارة الداخلية المصرية وقيمة هذه التجارة، والتي تتفق مع المنطق الاقتصادي والتي تتسم بأفضل التقديرات الإحصائية لكل من معامل التحديد (R^2) وقيمة (f)، مع مراعاة ألا يتضمن تلك العلاقة الانتحارية متغيرين مستقلين بينهما مشكلة ارتباط خطى متعدد، والتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار Durbin-Watson، وباستخدام أسلوب التحليل الإحصائي Step Wise أنها اتخذت الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة على التي تتخذ الصورة التالية:

$$L_n y = -2.877 + 0.24\, L_n x_1 + 0.43\, L_n x_2 + 0.78\, L_n x_3 \ldots\ldots\ldots (1)$$

$$(3.26)^* \qquad (2.86)^* \qquad (5.03)^* \qquad (6.31)^*$$

$$F = 354.4 \qquad R^2 = 0.982 \qquad R^{2/} = 0.980 \qquad D.W = 1.29$$

حيث أن:

- **الأرقام بين القوسين تشير إلى قيمة (ت) المحسوبة. * معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١**

L_y: تشير إلى قيمة التجارة الداخلية في مصر بالمليار جنيه.

X_1: تشير إلى قيمة الاستثمار في القطاع الزراعي المصري بالمليار جنيه.

X_2: تشير إلى قيمة الاستثمار في القطاع السلعي المصري بالمليار جنيه.

X_3: تشير إلى قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري بالمليار جنيه.

D. W: تشير الى قيمة اختبار داربون واتسن.

وتبين من نتائج تقدير المعادلة رقم (١) أن النموذج معنوي إحصائيا، إذ أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت نحو ٣٥٤,٤٠ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى المعنوية ١%، كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن نحو ٩٨% من التغيرات الحادثة في قيمة التجارة الداخلية في مصر ترجع للتغير في المتغيرات المستقلة

بالنموذج، ودلت قيمة داربون واتسون والتي بلغت نحو ١,٢٩ على انه لا يوجد ارتباط ذاتي وبالتالي يمكن قبول نتيجة النموذج المقدر.

وتشير نتائج النموذج المقدر إلى أن تغيراً في كل من قيمة الاستثمار في القطاع الزراعي المصري وقيمة الاستثمار في القطاع السلعي المصري وقيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري بنحو ١٠% قد يؤدى إلى زيادة في قيمة التجارة الداخلية بنحو ٢,٤% ٤,٣%، ٧,٨% لكل منها على الترتيب، وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لتلك المتغيرات عند مستوي المعنوية ١%.

بينما كانت أفضل الصور الرياضية والتي تتفق مع المنطق الإحصائي والاقتصادي والتي تمثل العلاقة بين قيمة التجارة الداخلية المصرية وكل من الاستثمار القومي المصري، والناتج المحلى الإجمالي المصري خلال نفس الفترة، اتخذت الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة التالية:

$$L_n y = 3.16 + 0.78\ L_n x_3 + 0.51\ L_n x_4 \ldots\ldots\ldots (2)$$

(5.21)* (5.57)* (4.70)*

F=436.01 R^2=0.978 $R^{2\backslash}$-=0.975 D.W=0.527

حيث أن:

- **الأرقام بين القوسين تشير إلى قيمة (ت) المحسوبة. * معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١.**

L_y: تشير إلى قيمة التجارة الداخلية في مصر بالمليار جنيه.

X_3: تشير إلى قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري بالمليار جنيه.

X_4: تشير إلى قيمة الاستثمار القومي المصري بالمليون جنية.

ومن نتائج تقدير المعادلة رقم (٢) يتضح أن النموذج معنوي إحصائيا إذ أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت نحو ٤٣٦,٠١ وهي أكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى المعنوية ١%، كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن نحو ٩٧,٨% من التغيرات الحادثة في قيمة التجارة الداخلية في مصر قد ترجع للتغير في المتغيرات المستقلة بالنموذج ودلت قيمة داربون واتسون والتي بلغت نحو ٠,٥٢٧ على انه لا يوجد ارتباط ذاتي، وبالتالي يمكن قبول نتيجة النموذج المقدر.

وتشير نتائج النموذج المقدر إلى أن تغيراً في كل من قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري وقيمة الاستثمار القومي المصري بنحو ١٠% قد يؤدى إلى زيادة في قيمة التجارة الداخلية في مصر بنحو ٧,٨%، ٥,١%، لكل منها على الترتيب، وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لتلك المتغيرات عند مستوي المعنوية ١%.

وتشير نتائج النموذجين المقدرين السابقين إلى ما يلي:

(١) زيادة الناتج المحلى الإجمالي بنحو ١% قد يؤدى إلى زيادة قيمة التجارة الداخلية بنحو ٠,٧٩%.

(٢) زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي بنحو ١% قد يؤدى إلى زيادة قيمة التجارة الداخلية بنحو ٠,٢٤%.

(٣) زيادة الاستثمار القومي ككل والاستثمار في القطاع السلعي على وجه الخصوص قد يؤدى إلى زيادة قيمة التجارة الداخلية بنحو ٠,٤٣%، لان الاستثمار في القطاع السلعي جزء من مكونات الاستثمار القومي الإجمالي.

(٤) تؤكد هذه النتائج أن زيادة الناتج المحلى الإجمالي بصفة عامة والاستثمار القومي وقطاعاته السلعية ومنها الزراعية له تأثير إيجابي على زيادة التجارة الداخلية.

(٥) زيادة التجارة الداخلية تعنى زيادة السلع المتوفرة وحركتها ومن ثم القدرة على الحد من ارتفاع الأسعار وتحقيق أسعار مناسبة لكل من المنتج والمستهلك.

الملخص

يعمل الاستثمار على زيادة المنتجات المحلية، كما تعتبر الاستثمارات أحد الوسائل الأساسية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الزراعية في مصر، وبالتالي زيادة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية، وزيادة التصدير؛ ويعتبر القطاع الزراعي في مصر أحد أهم قطاعات البنيان الاقتصادي القومي. بالرغم من ضالة حجم الاستثمارات التي توجه إليها من إجمالي الاستثمارات القومية، ولقد كان التخطيط الاقتصادي سابقا يرتكز بصفة أساسية على دور القطاع العام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه مع التغيرات الهيكلية التي حدثت نتيجة سياسة التحرر الاقتصادي، فقد ظهر دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار، لذا يجب توفير المقومات والإمكانيات الكفيلة للقيام بدوره الفعال في إنجاز برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، وتعتبر التجارة الداخلية احد اهم مكونات الاقتصاد القومي، حيث تشير الإحصائيات لوزارة التموين والتجارة الداخلية في عام ٢٠١٩، أنها تمثل ما يقارب نحو ١٧% من إجمالي الدخل القومي، وتخطط الدولة أن تصل هذه النسبة إلى حوالي ٢١%، وتتركز المشكلة البحثية في انخفاض الاستثمارات في القطاعات المرتبطة بتوفير السلع الزراعية وخاصة الاستثمار الزراعي وكذلك قطاع الخدمات الإنتاجية، مع وجود ارتفاع في أسعار معظم السلع الزراعية ومن ثم يجب دراسة وتحليل الاستثمارات القومية وقطاعاتها المختلفة، والأهمية النسبية للاستثمارات في القطاع السلعي ومنها الزراعي والخدمات الإنتاجية لارتباطهم المباشر في إنتاج وحركة السلع، والتعرف على تأثير هذه الاستثمارات على التجارة الداخلية التي بدورها تؤثر في مدى توافر السلع في السوق المحلى ومدى توازن أسعار السلع الزراعية المتداولة، علاوة على دراسة محددات زيادة التجارة الداخلية في مصر واهم العوامل المؤثرة فيها، لذا يستهدف البحث بصفة رئيسية دراسة وتحليل علاقة الاستثمارات القومية بالتجارة الداخلية، وذلك خلال الفترة الزمنية (١٩٩٥- ٢٠١٧)، واعتمد البحث في تحقيق أهدافه على استخدام طرق التحليل الإحصائية الوصفية والكمية، كما تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي Step Wise في تقدير العوامل المحددة لقيمة التجارة الداخلية المصرية، وكذلك لتقدير العلاقة بين قيمة التجارة الداخلية المصرية وكل من الاستثمار القومي المصري، والناتج المحلى الإجمالي المصري، وتبين من النتائج البحثية أن الاستثمارات القومية في القطاع السلعي في مصر تمثل نحو نصف إجمالي الاستثمارات القومية، كما اتضح تزايد الاستثمارات القومية المصرية سنويا بنحو ١٠,٨٧%، مما أثر بالزيادة في الاستثمارات في القطاع السلعي المصري بنحو ٠,٤%، في حين تناقصت الاستثمارات بنفس النسبة في القطاعين الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية، كما بينت أن الاستثمارات في قطاع البترول استحوذت على المرتبة الأولى من بين الاستثمارات في القطاع السلعي بنحو ٢٤,٤٣%، يليها الاستثمارات في قطاعات الكهرباء، الصناعة والتعدين، التشييد والبناء بنحو ١٤,٣٥%، ١٠,٠٨%، ٩,٩٦% لكل منها على الترتيب، في حين كان معدل نمو الاستثمارات في القطاع الزراعي في المرتبة الأخيرة بنحو ٤,٦٦%، كما تبين أن الاستثمارات في قطاع النقل والتخزين استحوذت على المرتبة الأولى من بين الاستثمارات في قطاع الخدمات الإنتاجية بنحو ٥٠,٧٣%، يليها الاستثمارات في قطاع التجارة والمال والتأمين بنحو ١٨,٢١%، إلا أن معدل نمو الاستثمارات في قطاع التجارة والمال والتأمين تفوق على نظيره في قطاع النقل والتخزين، حيث بلغ في الأولى نحو ١١,٣٦%، في حين كان في الأخرى نحو ٥,٤٣%، كما تشير النتائج إلى أن الأهمية النسبية للتجارة الداخلية من الناتج المحلى الإجمالي بلغت نحو ١٢,٧٧%، كما تبين أن زيادة الناتج المحلى الإجمالي بنحو ١% قد يؤدى إلى زيادة قيمة التجارة

الداخلية بنحو ٠,٧٩%، وان زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي بنحو ١% قد يؤدى إلى زيادة قيمة التجارة الداخلية بنحو ٠,٢٤%، في حين زيادة الاستثمار القومي ككل والاستثمار في القطاع السلعي على وجه الخصوص قد يؤدى إلى زيادة قيمة التجارة الداخلية بنحو ٠,٤٣%، لان الاستثمار في القطاع السلعي جزء من مكونات الاستثمار القومي الإجمالي. ووفقاً لما توصل إليه البحث من نتائج، فانه يوصى بالعمل على زيادة الاستثمارات القومية المخصصة للقطاع السلعي، وزيادة الاستثمار الزراعي، والاهتمام بقطاع الخدمات الإنتاجية، مثل إنشاء الطرق والمواصلات وغيرها من العمليات التسويقية مثل التخزين والتعبئة وكذلك التأمين، فالاهتمام بهذه الخدمات يعمل على زيادة التجارة الداخلية أي أنها تعمل على زيادة وتوافر السلع، علاوة على إتاحة الفرص وتوفير التسهيلات للقطاع الخاص في الاستثمارات في القطاع السلعي والخدمات الإنتاجية.

التوصيات :

وفقاً لما توصل إليه البحث من نتائج، فانه يوصى بما يلي:

(١) العمل على زيادة الاستثمارات القومية المخصصة للقطاع السلعي، فقد تبين من النتائج البحثية أن زيادتها بنحو ١% قد يؤدى إلى زيادة قيمة التجارة الداخلية بنحو ٠,٤٣%، ومن ثم سينعكس ذلك على زيادة السلع المتاحة ومن ثم تحقيق أسعار مناسبة لهذه السلع.

(٢) العمل على زيادة الاستثمار الزراعي، فقد تبين من النتائج بالبحث أن زيادة هذه الاستثمارات بنحو ١% قد يؤدى إلى زيادة التجارة الداخلية بنحو ٠,٢٤%، وهو مؤثر يبين مدى أهمية توفير السبل والفرص والإمكانات لتحقيق زيادة في الاستثمار الزراعي والذي من شانه سيؤدى إلى زيادة التجارة الداخلية وتوفير السلع المطلوبة بالمجتمع.

(٣) نظراً لوجود ارتباط بين الناتج المحلى الإجمالي والاستثمارات القومية كما بينت النتائج البحثية، فان زيادة كل منهما سيؤدى إلى زيادة التجارة الداخلية، حيث تبين أن تغيراً في كل من قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري وقيمة الاستثمار القومي المصري بنحو ١% قد يؤدى إلى زيادة في قيمة التجارة الداخلية في مصر بنحو ٠,٧٨%، ٠,٤٣% لكل منها على الترتيب.

(٤) الاهتمام بقطاع الخدمات الإنتاجية، مثل إنشاء الطرق والمواصلات وغيرها من العمليات التسويقية مثل التخزين والتعبئة وكذلك التأمين، فالاهتمام بهذه الخدمات يعمل على زيادة التجارة الداخلية أي أنها تعمل على زيادة وتوافر السلع، حيث تبين من النتائج البحثية أن الاستثمارات في قطاع النقل والتخزين استحوذت على المرتبة الأولى من بين الاستثمارات في قطاع الخدمات الإنتاجية، بنحو ٥٠,٧٣%، يليها الاستثمارات في قطاع التجارة والمال والتأمين بنحو ١٨,٢١%، إلا أن معدل نمو الاستثمارات في قطاع التجارة والمال والتأمين تفوق على نظيره في قطاع النقل والتخزين، حيث بلغ في الأولى نحو ١١,٣٦%، في حين كان في الأخرى نحو ٥,٤٣%.

(٥) إتاحة الفرص وتوفير التسهيلات للقطاع الخاص في الاستثمارات في القطاع السلعي والخدمات الإنتاجية، حيث أشارت نتائج البحث إلى انه على الرغم من تزايد الأهمية النسبية لاستثمارات القطاع الخاص وتزايد هذه الأهمية سنوياً بالنسبة للاستثمارات القومية عن نظيره في الاستثمارات في القطاع العام، تناقصت الأهمية النسبية للاستثمارات الخاصة في القطاع السلعي رغم أنها تشكل نسبة أكبر من الاستثمارات العامة في القطاع السلعي.

(٦) توفير المعلومات عن الاستثمارات في القطاع السلعي والخدمات الإنتاجية، وتقديمها للمستثمرين، حيث تبين من النتائج البحثية إلى أن الاستثمارات القومية في القطاع السلعي في مصر تمثل نحو نصف إجمالي الاستثمارات القومية، وربما يرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها أن مصر من البلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وبالتالي يكون للقطاع السلعي ذات أهمية كبيرة وأيضا ربما يرجع ذلك إلى ربحية هذه الاستثمارات واستقرارها أكثر من غيرها في القطاعات الأخرى.

المراجع

(ا): مراجع باللغة العربية:

(١) أحمد رجب عبد العال (دكتور): مبادئ المحاسبة، مركز الكتب الثقافية، ١٩٨٣.

(٢) أحمد ماهر عز (دكتور)، إبراهيم يوسف إسماعيل (دكتور): دراسة تحليلية للعوامل المحددة للاستثمار في الزراعة خلال الفترة (١٩٧١/٧٠ – ١٩٩١/٩٠)، المؤتمر الرابع للاقتصاد والتنمية في مصر، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ١٩٩٤.

(٣) خالد أمين عبد الله (دكتور)، سليمان حسن عطية (دكتور)، فوزي غرابية (دكتور)، نعيم دهمش (دكتور)، هاني محمود أبو جبارة (دكتور): أصول المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٨١.

(٤) داليا حامد جوده الشويخ: استراتيجية توزيع الاستثمارات العامة على القطاعات السلعية وانعكاسها عل ى قطاع الزراعة في مصر، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، المجلد (١)، العدد (٤٧)، ٢٠١٦.

(٥) داليا حامد جوده الشويخ: الأثار الاقتصادية للاستثمارات الزراعية على التنمية الاقتصادية لقطاع الزراعة في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٦.

(٦) سرحان أحمد سليمان (دكتور)، هبة الله على محمود السيد (دكتور): السيناريوهات المستقبلية المتوقعة للأرز في مصر في ظل القرارين تحديد مساحته المزروعة وحظر تصديره، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلد (٨)، العدد (٣) مارس، ٢٠١٧.

(٧) طلعت حافظ إسماعيل، جلال عبد الفتاح الصغير، داليا حامد جوده الشويخ، أحمد عبد العال عثمان محمد: دراسة اقتصادية للوضع الراهن والمستقبلي للاستثمار الزراعي في مصر، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، المجلد (٥)، العدد (٤٧)، ٢٠١٦.

(٨) عادل محمد مصطفى (دكتور) وآخرون: أثر السياسة الزراعية على الجدارة الإنتاجية لأهم محاصيل الحبوب في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس والعشرون، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠١٦.

(٩) عبد التواب اليماني (دكتور)، محمود محمد فواز (دكتور): محددات الاستثمار بقطاع الزراعة في مصر، مجلة اتحادات الجامعات العربية للدراسات والبحوث الزراعية، جامعة عين شمس، المجلد (١)، العدد (٢)، ١٩٩٣.

(١٠) علي يوسف خليفة (دكتور): محاسبة وتقييم المشروعات الاقتصادية، منشأة المعارف الإسكندرية ٢٠٠١.

(١١) محمد عبد الوهاب أبو نحول (دكتور)، طلعت حافظ إسماعيل، جلال عبد الفتاح الصغير (دكتور)، مها عبد المقصود (دكتور): رؤية تحليليه لمؤشرات الكفاءة الاقتصادية والتسويقية لأهم المحاصيل الغذائية في مصر، مجلة كلية الزراعة، جامعة أسيوط، العدد الخامس، ٢٠١٧.

(١٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

(ب): مراجع باللغة الإنجليزية:

(13) Leigh Richards. " Different Types of Market Systems" ،Chron. Retrieved 6-3-2017. Edited.

(14) Rohan Agarwal. "Retailing: Introduction. Meaning. Definition and Characteristics" ،Your Article Library. Retrieved 20-7-2017. Edited.

(ج): مصادر من الشبكة العنكبوتية (الأنترنت):

(١٥) قاعدة بيانات www.trademap.org

(١٦) موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء www.Idsc.gov.eg

(١٧) موقع وزارة التخطيط www.mop.gov.eg

National Investments and their Relationship to Internal Trade with a focus on Agricultural Investment in Egypt

Soliman. A. Sarhan **Mehana. A.M**

Agricultural Economics Research Institute. Agricultural Research Center

Summary

Investments have an important and effective role in bringing about structural changes to the national economy. due to their relationship with the components of the national economy. including internal trade. Therefore. encouraging this role is one of the pillars of the development process. and internal trade represents about 17% of the total national income. also the state plans to reach this percentage to About 21%. Research problem is concentrated in the decrease in investments in the sectors related to internal trade. which has an impact on the availability of goods in the local market and their prices. Therefore. the research aims to study and analyze the relationship of national investments with internal trade. and relied on the use of descriptive and quantitative statistical analysis methods. the most important of which is the method Statistical Analysis Step Wise to estimate the factors determining the value of Egyptian internal trade. The research results showed that national investments in the commodity sector in Egypt represent about half of the total national investments. and the Egyptian national investments increased annually by 10.87%. which affected the

increase in investments in the Egyptian commodity sector. By about 0.4%. and the rate of growth of investments in the agricultural sector was about 4.66%. and it was found that the increase in the GDP has increased of about 1% may lead to an increase in the value of internal trade by about 0.79%. As well as an increase in investment in the agricultural sector by about 1% may lead to an increase in the value of internal trade by about 0.24%. while an increase in national investment as a whole and investment in the commodity sector in particular may lead to increase the value of internal trade by about 0.43%. Research recommended to work on increasing the national investments allocated to the commodity sector. increasing agricultural investment. and paying attention to the productive services sector. such as building roads and transportation and other marketing operations such as storage and packing as well as insurance. as this works to increase internal trade. In addition to providing opportunities and information on investments in the commodity sector and productive services. and providing them to investors in the private sector.

Key words: **National investments. Agricultural investment. Investment distribution. Factors affecting internal trade**